مجلس النواب يصوت على مشروع قانون جديد لتنظيم الانتخابات المحلية

الجلسة التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي شهدت نقاشا حادا بين النواب حول بعض المواد، قبل أن يتم التصويت بأغلبية مريحة

(مراسلنا البرلماني)

صوت مجلس النواب، في جلسة عامة عقدت يوم الثلاثاء الماضي، على مشروع قانون جديد لتنظيم الانتخابات المحلية، بعد نقاش استمر لساعات طويلة وشهد تبادلا للاتهامات بين عدد من النواب. وقد حظي المشروع بتأييد أغلبية الحاضرين، في حين امتنع آخرون عن التصويت، معتبرين أن بعض مواده لا تذهب بعيدا بما يكفي لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

وينص المشروع على إحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، تتكون من تسعة أعضاء يتم اختيارهم بالتشاور بين الأغلبية والمعارضة، على أن يكون ثلثهم على الأقل من النساء. كما يمنع القانون الجديد على المرشحين استعمال المال العام أو وسائل الإعلام الرسمية في الدعاية، ويفرض سقفا للإنفاق لا يمكن تجاوزه تحت طائلة الإلغاء.

وقال وزير الداخلية في كلمته أمام المجلس إن الحكومة حرصت على أن يكون النص الجديد ثمرة توافق واسع، مشيرا إلى أن المشاورات استغرقت أكثر من ستة أشهر. وأضاف أن الهدف هو تجنب تكرار ما وقع في الانتخابات السابقة، التي شابتها شكوك كبيرة حول نزاهة النتائج في عدد من الدوائر.

في المقابل، عبر نواب عن تحفظهم على بعض بنود المشروع، خاصة تلك المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية. وقال أحد النواب إن النص لا يوفر ضمانات كافية لمنع استغلال المناصب الحكومية، مطالبا بإضافة مادة تلزم كل مرشح بالكشف عن مصادر تمويله قبل أسبوع على الأقل من يوم الاقتراع.

وردا على هذه الانتقادات، أكد رئيس لجنة الشؤون القانونية أن اللجنة قبلت عددا من التعديلات المقترحة، من بينها تشديد العقوبات على المخالفين، ورفع عدد أعضاء الهيئة المستقلة. وأوضح أن بعض المقترحات الأخرى لم يتم الأخذ بها لأنها تدخل في اختصاص السلطة التنظيمية، وليس في صلب القانون.

ومن المنتظر أن يحال المشروع على مجلس الشيوخ خلال الأسبوع المقبل، حيث يتوقع أن يناقش في جلسة علنية قبل نهاية الشهر الجاري. ويأمل مؤيدوه أن يتم إقراره قبل موعد الانتخابات المحلية المقررة في الربيع المقبل، في حين يواصل معارضوه الدعوة إلى تعديله قبل فوات الأوان.

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الانتخابات المحلية

الغرفة الثانية تمنح الضوء الأخضر لمشروع القانون الذي ينظم سير الانتخابات المحلية المقبلة، بعد نقاش استمر لساعات طويلة

(مراسلنا البرلماني)

صادق مجلس الشيوخ، في جلسة عامة عقدت يوم الثلاثاء الماضي، على مشروع قانون جديد لتنظيم الانتخابات المحلية، بعد نقاش استمر لساعات طويلة وشهد تبادلا للاتهامات بين عدد من النواب. وقد حظي المشروع بتأييد أغلبية الحاضرين، في حين امتنع آخرون عن التصويت، معتبرين أن بعض مواده لا تذهب بعيدا بما يكفي لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

وينص المشروع على إحداث هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، تتكون من تسعة أعضاء يتم اختيارهم بالتشاور بين الأغلبية والمعارضة، على أن يكون ثلثهم على الأقل من النساء. كما يمنع القانون الجديد على المرشحين استعمال المال العام أو وسائل الإعلام الرسمية في الدعاية، ويفرض سقفا للإنفاق لا يمكن تجاوزه تحت طائلة الإلغاء.

وقال وزير الداخلية في كلمته أمام المجلس إن الحكومة حرصت على أن يكون النص الجديد ثمرة توافق واسع، مشيرا إلى أن المشاورات استغرقت أكثر من ستة أشهر. وأضاف أن الهدف هو تجنب تكرار ما وقع في الانتخابات السابقة، التي شابتها شكوك كبيرة حول نزاهة النتائج في عدد من الدوائر.

في المقابل، عبر نواب عن تحفظهم على بعض بنود المشروع، خاصة تلك المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية. وقال أحد النواب إن النص لا يوفر ضمانات كافية لمنع استغلال المناصب الحكومية، مطالبا بإضافة مادة تلزم كل مرشح بالكشف عن مصادر تمويله قبل أسبوع على الأقل من يوم الاقتراع.

وردا على هذه الانتقادات، أكد رئيس لجنة الشؤون القانونية أن اللجنة قبلت عددا من التعديلات المقترحة، من بينها تشديد العقوبات على المخالفين، ورفع عدد أعضاء الهيئة المستقلة. وأوضح أن بعض المقترحات الأخرى لم يتم الأخذ بها لأنها تدخل في اختصاص السلطة التنظيمية، وليس في صلب القانون.

ومن المنتظر أن يحال المشروع على مجلس الشيوخ خلال الأسبوع المقبل، حيث يتوقع أن يناقش في جلسة علنية قبل نهاية الشهر الجاري. ويأمل مؤيدوه أن يتم إقراره قبل موعد الانتخابات المحلية المقررة في الربيع المقبل، في حين يواصل معارضوه الدعوة إلى تعديله قبل فوات الأوان.

مجلس النواب يصوت على مشروع قانون جديد لتنظيم الانتخابات المحلية

الجلسة التي عقدت يوم الثلاثاء الماضي شهدت نقاشا حادا بين النواب حول بعض المواد، قبل أن يتم التصويت بأغلبية مريحة

(مراسلنا البرلماني)

صوت مجلس النواب